في صلب الموضوع

الانتخابات ومهمات الحكومة القادمة

أ.د. محمد يونس

في جلسة عادية، تمت مصادفة، وكان جُلّ الحضور من المتقاعدين الذين خبروا الحياة بتجاوزهم سن الستين، حيث عاصروا انظمة وحكومات متعددة، وكلهم متخصصون يحملون شهادات عالية واختلطوا بشعوب مختلفة وعاشوا في مجتمعات متباينة (انكلترا، المانيا، فرنسا، الاتحاد السوفييتي) وتقلدوا مناصب وظيفية ليست بالبسيطة ففيهم من كان مديرا عاما في وزارة المالية ورئيسا لصحة عدد من المحافظات ومديرا لحسابات شركة نفطية رسمية واستاذاً في جامعة بغداد. كذلك منهم العربي والكردي والصابئي، والمتدين والعلماني والثري و(من هو على قدّ الحال).

المعتاد في مثل هذه الجلسات ان يكون الحديث هادئا والحوار رصينا، بلا انفعال وبعيدا عن الذاتية الضيقة، وان يدور في مجال تخصص كل منهم وما جابهه من صعوبات وما أكتنفه من ملابسات مضحكة و(مبكية) او ان يمس قضية سياسية او اجتماعية او اقتصادية آنية حادة ومهمة. حديث الساعة في هذه الايام هو الانتخابات وما دار فيها وجرى حولها وما سيتمخض عنها- حقائق واشاعات!

> وقد قال الشعب رأيه فيه بوضوح في الانتخابات.

كان السؤال محل النقاش: ماذا بعد الانتخابات؟

تتالت الشروحات والمثلات والاستنتاجات: يرى احدهم ان الامور بعد الانتخابات ستزداد سوءاً وتعقيدا، خصوصا الجانب الامني، اذ ستصر بعض الاطراف على الحصول على حصة الاسد برغم ان نصيبها من المقاعد البرلمانية كان متواضعا.

علّق الاخر: طبعا سيتردى الوضع الامني، فأعداء العراق لن يستسلموا بسهولة ويحاولون عرقلة العملية الديمقراطية في البلاد وتحت شعار: احكم او اقتل!

اضاف الثالث: يجب ان لا ننسى البعث الجديد، الذي يهددنا بالبعث القديم، وقد قال الشعب رأيه فيه بوضوح في الانتخابات.

كان زميل صامت طوال الوقت الماضى من الجلسة ولا تحصل منه الا على هزة رأس يمنة ويسرة او تشاهد على وجهه ملامح استحسان واستهجان. انطلق هذا الزميل متحدثا: ان ما يقلق الناس في هذه المرحلة هو الوضع الامني المتأزم الذي يتوقف على الوضع السياسي المعقد بموجب الاجندة الامريكية.

الحكومة القادمة، ومهما سيكون لون عباءتها، يتوجب عليها العمل على تحسين الوضع الاقتصادي للفرد العراقي وبكل الوسائل، فالاقتصاد هو القاعدة، وكل ما يقام فوقها هو بناء فوقي، أي ان الاوضاع الامنية والثقافية والاجتماعية والصحية وغيرها تعتمد على الوضع الاقتصادي اذاً يجب على الحكومة القادمة ان تسارع الى اقامة مشاريع البناء الضخمة والصناعات الكبيرة والنشاطات الزراعية الواسعة، وبذلك تحرّك عجلة البلد الاقتصادية وتقضي على البطالة وترفع المستوى المعيش للمواطن وتحسن وضعه الصحي.

وبهذا سيتلاشى العنف وسيذوي العدوان وسيختفي الارهاب تدريجيا ولوحده.

سأله احد الزملاء: وان بقيت منه بقية؟ لانك لن تستطيع ارضاء كل اطراف الارهاب! أجاب: ستسحقها الجماهير، لانها غير مستعدة للتفريط بأمنها وطمأنينتها.

ولم تظهر علامات الموافقة على وجوه كل الحاضرين ولكن لم يعترض عليه احد. وهكذا انتهت الجلسة وانفض الجميع وكلٌ بما لديهم فرحون!.

في شارع الرشيد.. اهمال وفوضى

شرطي في حماية البنك المركزي يقول: افقد أعصابك ولا تفقد حياتك

بغداد/ المدى

شارع الرشيد ذو التاريخ العريق تحول بين ليلة وضحاها ولظروف امنية عامة الى أسواق شعبية واسعة.

لقد استحوذ على هذا الشارع الباعة المتجولون ليكون محطة استراحة لهم من عناء المطاردات اليومية التي كان يشنها موظفو البلدية ومعهم ايضا الحمالون الذين شاركوا في غزو الشارع بعرباتهم المحملة بمختلف البضائع التي لا يمكن لاحد ان يسلم من صدماتها.

ضاعت ملامح شارع الرشيد بسبب اللا أمان الذي ما زال يحاصر البنك المركزي العراقي منذ الثلاث سنوات، وفي الطريق المحصور بين ساحة الرصافي وساحة حافظ القاضي سجلنا هذه المشاهد:

سوق الجملة المتضرر الاكبر

يبدو واضحا ان سوق الجملة قد تأثر كثيرا بغلق الشارع، إذ انحسرت البضاعة التي طالما زاحمت المارة على الرصيف لتملأ المحال العتيقة الصغيرة بالبضائع المستوردة التي اصبحت تتدفق على البلد دون رقيب او حسيب ومن شتى المناشئ العالمية والعربية، ومع ذلك غاب رواد سوق الجملة والاسباب شرحها لنا السيد عماد عبد الشهيد وهو طبيب تنازل عن مهنته قبل سنوات ليتحول الى صاحب محل للاصباغ في هذا الشارع وهو يحاول هذه الايام ان يعود الى ممارسة اختصاصه الا ان الارباك والفوضى اللذين يعمان الوزارة يحولان دون ذلك.

ادى غلق الشارع الى عزوف المواطنين عن ارتياده، فصاحب المصلحة الذي يقصد سوق الجملة تواجهه هذه الايام صعوبات كثيرة، منها ان عليه ان يتحمل ويصبر على الازدحام الكبير الذي تشهده يوميا ساحة الرصافي، وان يجتاز الفوضى التي تفشت على طول هذا الشارع فضلا عن استئجار احدى عربات التحميل مقابل مبالغ لا يستهان بها، فقد تضاعفت الاجرة ثلاثة اضعاف عما كانت عليه في السابق، في الوقت الذي كان فيه المواطن يتسوق من الشارع دون اية مشكلات. ينحصر عملنا هذه الايام في بيع المفرد ما دمنا لا نبيع في اليوم الواحد الا حاجتين او ثلاثاً قد لا يتجاوز سعر الواحدة منها الالف دينار، خاصة ان البضائع الخفيفة اصبح لها سوق رائج، اما اصحاب الجملة فقد بحثوا لهم عن بديل مناسب يغنيهم عن هذا الشارع ومشكلاته واعتقد انهم وجدوه في منطقة الكرادة/ خارج بعد ان تحولت جميع المحلات بما فيها الرصيف والشارع الى سوق كبير للجملة.

سيارات الحمل والحمالون

كثيرون يقولون ان مشكلة الشارع حاليا هي مشكلة نظام لا اكثر، اذ عمت الفوضى جميع ارجائه وزواياه، ولم يعد هناك موطئ قدم واحد بعيدا عن هذه الفوضى، فرحلة عبور ساحة الرصافي اصبحت تستغرق وقتا طويلا بعد ان تزاحمت السيارات القاصدة هذا المكان مع سيارات الحمل وعربات الحمالين الصغيرة حتى استحال الشارع الى خليط هجين ليس له اول ولا آخر، فلم يعد اصحاب سيارات الحمل يعترضون طريق السيارات في الشارع طولا وعرضا من اجل تفريغ بضاعتهم بل اصبح البعض الاخر يفضل تفريغ حمولته على جسر الشهداء واكثر من هذا في الاتجاه المعاكس لحركة المرور، ولا ينفع في هذه الحالة تدخل رجل المرور الذي فقد دوره في هذه الساحة ولم يعد هناك من يلتزم باشارته كما ضربت سيارات الكيا والتاتا قائمة الممنوع عرض الحائط واصبحت تجتاز الساحة والجسر بكل حرية وليس هناك من حل للمشكلة.

بين الشارع والرصيف

الباعة المتجولون الذين احتلوا رصيف الشارع منذ سنين طويلة كانوا اكثر تذمرا من اصحاب المحال انفسهم.

محمد مطلب وهو رجل كبير في السن عرض بضاعته وهي مجموعة من سكاكين المطبخ على قارعة الرصيف، اكد انه يعمل في هذا الشارع منذ اكثر من خمس سنوات الا ان غلق الشارع لحق الضرر بعمله البسيط هذا بعد ان اصبح المارة يفضلون السير وسط الشارع المغلق على الرصيف المختفي تحت بضائع البسطيات.

تصوير: نهاد العزاوي

مستفيدون ومتضررون في شارع واحد يجمعهم هدف عودة الحياة إلى هذا الشريان الاقتصادي المهم

بضائع جديدة

افترش الباعة المتجولون الذين ارتاحوا هذه الايام من مطاردات البلدية، الجانب الايسر من الشارع المغلق بجميع انواع البضائع، فيما احتل باعة الفاكهة الجانب الايمن منه برغم الازبال ومخلفات العلب الكارتونية الفارغة، فلم يخل الشارع من بضائع جديدة تدخل السوق العراقية للمرة الاولى حيث عرض الحاج ابو عبد الكاظم سكاكين وسيوفا صينية استوردت من دولة الامارات العربية قال أنها كانت ممنوعة في زمن صدام واصبح اليوم يتاجر بها بكل حرية.

الحاج ابو عبد الكاظم كان يلون حديثه معنا بالانكليزية والهندية واكد بأنه خريج كلية الادارة والاقتصاد عام ١٩٦٧ وقال أنه سيتحول الى الرصيف اذا ما فتح الشارع من جديد، اما اذا لم يجد في الرصيف متسعا له فأن أرض الله واسعة وسيبحث له عن مكان آخر.

والحمالون يعانون ايضا

في مباراة خطيرة تنافس على لعب بطولتها اصحاب عربات الحمل الصغيرة ضد رواد الشارع حيث انتشر الحمالون في ربوع الشارع حتى ضاق بهم وبعرباتهم الشارع والرصيف ولم يعد فيه متسع لاحد..

احمد عبد فرحان جاء من الكوت قبل اسبوع فقط يعمل حمالا في هذا الشارع ومع ذلك لا يقبل بغلق الرشيد، فبرغم ان العمل هذه الايام جيد -كما يقول- لكننا لا نفضل مصلحتنا على مصلحة المجتمع.

وقال احد زملائه: ان البضاعة كثيرة (والرزق يم الله) واضاف: نريد ان نرتاح من هذا العمل المتعب بوظيفه تعوضنا تعب السنين السابقة.

وعندما سألته عن مقدار اليومية التي يحصلون عليها في اليوم أجاب: (موسوة) يوم ٣٠ الف دينار ويوم ١٥ الفاً ويوم لا شيء الا ان المعدل هو من (٥-١٠آلاف)!

أمان ولكن..

وقرب البنك المركزي العراقي ومن المحال التي تواجه البنك المركزي التقينا السيد جاسم محمد وهو صاحب محل للمواد الكهربائية فقال: الجوانب الامنية التي اغلق الشارع بسببها على العين والرأس الا اننا نريد النظام هنا، فهذا الشارع الذي يعد من اهم الشوارع التجارية والصناعية قد ساده الاهمال، وقد تجمعت فيه الازبال بشكل لا يصدق مع ذلك نقول ان البنك المركزي العراقي وفر لنا حماية كبيرة، وهناك مواقف كثيرة يشكر عليها افراد حماية البنك إذ ان ٩٠٪ من حالات التسليب التي كانت سائدة عقب سقوط النظام قد انخفضت الى نسبة ٣٠٪ فقط.

على باب الله

مريم اسماعيل وهي موظفة في البنك المركزي العراقي قالت ان الدواعي الامنية ما زالت تسبب لهم معاناة فهي وغيرها من الموظفات تذرع المسافة من شارع الجمهورية الى البنك وبالعكس صباحا ومساء بغية الوصول الى (الخط) السيارات الخاصة بالبنك التي تركن في شارع الجمهورية مما يتطلب منها المرور وسط هذه الفوضى.

سألتها: الا تتعرضون الى مضايقات من قبل الباعة المتجولين او رواد الشارع؟ اجابت بأن الدوام ينتهي الساعة الثالثة وفي هذا الوقت يكون الجميع متعباً من العمل كما ان كل من يعمل في هذا الشارع هو على باب الله ولا اعتقد ان هناك من يرغب في قطع رزقه بتصرفات تافهة.

الشريان الحيوي

أقاويل وردت الى مسامعنا من الاشخاص الذين تحدثنا معهم اكدت على قرب موعد فتح الشارع امام المركبات، لذا اردنا معرفة الحقيقة من اصحاب الشأن انفسهم ونقصد بهم افراد حماية البنك المركزي حيث تحدث لنا احدهم وقد رفض الافصاح عن اسمه ورتبته فقال:

كلنا يعلم ان البنك المركزي هو خزينة الدولة ولولا هذه الحماية لتوقف الاقتصاد العراقي ونعرف ايضا ان هذه المنطقة مزدحمة اساسا وتعتبر شريانا حيويا للتجارة العراقية، وتقصدها اعداد كبيرة من المواطنين الذين نعرف انهم تضرروا بهذه الاجراءات الا انهم يعرفون ايضا انها كانت لاسباب امنية بحتة، وما دامت هذه الضرورة قائمة فلا يمكن فتح الشارع من جديد فما حيلة المضطر الا ركوبها واعتقد ان هذا الغلق هو فرصة لاستفادة اعداد كبيرة من الحمالين والباعة المتجولين الذين لا يجدون فرصة للعمل، ولذلك فان حركة الشارع التجارية ازدادت بهذه الاجراءات كما ازداد معها الامان ايضا، لذا فعلى المواطن ان يتحمل السير في الشارع عشر دقائق وهي افضل طبعا من الانتظار لساعات في الازدحام لاننا رفعنا شعار (أفقد اعصابك ولا تفقد حياتك وحياة الاخرين)!

وفي ختام هذه الرحلة ليس بوسعنا الا ان نطالب امانة بغداد بمد يد العون الى هذا الشارع قبل ان يبتلعه الاهمال ويصبح في خبر كان ونطالب بدور اوسع لرجال المرور، والاهم من كل شيء ان يتذكر الجميع وجود شارع اسمه شارع الرشيد!.

بالتعاون مع منظمة مراقبة حقوق الإنسان في بابل

الحريات المدنية والدستور العراقي في ورشة عمل للمعهد العراقي

بابل - مكتب المدى/ محمد هادي

تحت شعار (من اجل ضمان الحريات في عراق ديمقراطي) اقام المعهد العراقي بالتعاون مع منظمة مراقبة حقوق الانسان في بابل (ورشة عمل حول الحريات المدنية والدستورية) في مقر جمعية حقوق الانسان في بابل وحضر الندوة عدد كبير من المحامين والحقوقيين اضافة الى العاملين في مجال حقوق الانسان وتضمنت الورشة التي اعدت لها وقدمتها المهندسة سوسن البراك عدة محاور كان الاول الحقوق والحريات في الدستور(الباب الثاني) وتضمنت (نظرات عامة في الدستور العراقي) (الايجابيات والسلبيات)، وقال الدكتور هادي حسين الكعبي استاذ القانون الخاص في كلية القانون في جامعة بابل ان الدستور العراقي خرج بعد طول عناء وترقب وكان الهدف الاساس للانتخابات العامة التي جرت مطلع العام الماضي وشكلت جمعية وطنية من اولى مهامها كتابة الدستور ثم تحدث الكعبي عن ايجابيات الدستور الذي وصفه بانه رائع في الباب الثاني المتعلق بالحقوق والحريات حيث جاء متكاملاً لأنه أشار إلى كامل الحقوق (الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية) إضافة الى الحريات الاساسية ذاكراً بعض الايجابيات الاخرى والتي جاءت متناثرة بين ابواب وفصول الدستور الاخرى.

اما عن السلبيات فتحدث مبتدئاً بالمقدمة التي وصفها بالادبية والانشائية بينت بوضوح إمكانية رئيس لجنة كتابة الدستور وتخصصه باللغة العربية وتقتضي المقدمة ان تكون قانونية، وما زال الخلاف قائماً بين الفقهاء، منهم من يقول انها تعتبر من ضمن الدستور وبذلك تتمتع بما يتمتع به الدستور بعد ذلك عرج على المادة (١) التي اشارت الى ان نظام الحكم في العراق جمهوري نيابي (برلماني) وان كلمة نيابي تشير الى حقيقة الدستور العراقي وتكون السلطة التشريعية هي الاساس ولا توجد صلاحيات بيد السلطة التنفيذية ولان كلمة البرلماني قد تسبب مشكلة لان المفهوم القانوني لها يعني وجود توازن في ممارسة السلطة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ويقفان بمستوى واحد و لكل سلطة الحق في مراقبة نشاط الأخرى وهذا يخالف واقع الحال الموجود وطرح حلاً لهذه الإشكالية ورفع كلمة من الاثنين لكي يستقيم الأمر محذراً من تركيز السلطة بيد السلطة التشريعية خوفاً من الدكتاتورية بشكل جديد ومغاير عن النمط الذي عرفه العراق (دكتاتورية الفرد) وظهور دكتاتورية الصفوة وهم أعضاء البرلمان وعن المادة(٢) التي أشارت إلى ان دين الدولة الرسمي هو الاسلام وانه مصدر اساسي للتشريع ولو اكتفت لجنة كتابة الدستور بهذا الكلام فقط لكان جيداً واعتبرت الاسلام اساساً للتشريع ولتخلصنا من التناقضات الكثيرة ولكن الاستثناءات جاءت بعد هذا النص والتي افرغته من محتواه وجعلته غير قابل للتطبيق للاسباب التالية:

أ- هل يتمكن من وضع هذه المادة من ان يسن قانوناً تستند فيه العقوبات الى الشريعة الإسلامية في مجال الحدود الشرعية والتي تعتبر ثوابت مطلقة في الدين الإسلامي ؟

ب- من يحدد الاستثناء الثاني المتعلق بعدم جواز سن قانون يتعارض من مبادىء الديمقراطية ومن الذي يحدد طبيعته؟

ج- كيف يتم تحديد القانون الذي لا يتعارض مع الحريات وأية حريات ولمن؟

وأجاب الدكتور الكعبي ملخصاً إن هذا النص لا يمكن ان يطبق على الصعيد العملي انما سن بهذه الطريقة لوجود النفاق السياسي وترضية للاحزاب الدينية والعلمانية معاً واختتم الدكتور الكعبي كلامه بالحديث عن المادة (٤٥) والتي اشارت الى مبدأ فصل السلطات متسائلاً عن الحدود الواقعية التي يضعها في وجه كل سلطة حتى يمنعها من تجاوزصلاحيتها

بعد ذلك قدمت الانسة مها الخطيب/ ماجستير علوم اجتماعية وناشطة في مجال حقوق الانسان ملخصاً عن ضرورة الغاء الفقرة٣٩ من الدستور الجديد موضحة ان الدستور واجه العديد من المشاكل والصعوبات، وهنالك بعض القوى حاولت الغاءه او تأجيله مؤكدة ان الدستور العراقي من ارقى الدساتير في المنطقة على الرغم من ان الصراع كان بالدرجة الاساس حول الثروات وتقسيمها والفيدرالية والدفاع والسياسة الخارجية، وذلك لا يمنع من ان نؤشر ما جاء في باب الحريات ومنع العمل القسري والتوقيف دون امر قضائي ولاي سبب كان وعلى الرغم من بعض الجهات في الجمعية الوطنية بتمرير القانون١٣٧ والذي يجعل القانون المدني العراقي بيد بعض الجهات، الا ان المنظمات النسوية بادرت للاعتصام والاحتجاج وتكلل مسعاها بالنجاح ليس فقط بابطال المادة(١٣٧) بل استطاعت رفع نسبة المشاركة النسوية بالبرلمان الى٢٥٪ وقالت الانسة مها الخطيب ان تخوف البعض من فئات المجتمع يعود للاسباب التالية :-

١- تضمن القانون العراقي المدني لعام١٩٥٩ تشريعات قانونية منبثقة من الشريعة الاسلامية تكفل الحرية المذهبية لجميع العراقيين دون الحاجة الى إلغاء بل يمكن اصلاحه بعد اجراء بعض التعديلات .

٢- التخوف من نوع الحكومة المقبلة التي قد تترجم هذه الفقرات حسب وجهة نظرها وبذلك يعود قانون١٣٧ الذي اعتبر ان يكون التشريع الكامل للقانون من الشريعة الإسلامية دون الرجوع الى ملل ونحل الشعب العراقي الاخرى .

٣- يعتبر تهديداً لحقوق المرأة اذا ما علمنا بان بعض المذاهب تغمط حق المرأة في الميراث والأمور الأخرى .

٤- يعتبر القانون المدني العراقي من القوانين الرائدة لذلك فان محاولة تغييره يحدث ارباكاً في الدوائر القانونية العراقية كما خلا القانون من أي ذكر للمحاكم المدنية.

٥- ان ابقاء الفقرة اعلاه يهمش الدور الذي لعبته مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات النسوية.

المادة (٤٤) من الدستور

قبل وبعد التعديل تحدث المحامي والباحث الدستوري احمد رحيم الشجيري عن المادة (٤٤) من الدستور والتي نصت قبل التعديل على ما يلي (لجميع الافراد الحق في التمتع بكل الحقوق الواردة في المعاهدات والاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الانسان التي صادق عليها والتي لا تتنافى مع مبادىء واحكام هذا الدستور ثم تطرق الى ايجابيات هذه المادة ولخصها باحترام حقوق الانسان والاعتراف بالاعلان العالمي لحقوق الانسان من قبل الدولة ومواكبة تطور المجتمع الديمقراطي الحديث. اما السلبيات التي جاءت من هذا الحذف فقد اوجزها المحامي الشجيري بعدم الاعتراف بالثوابت التي اقرها قانون حقوق الانسان وعدم تثبيت الاعلان كمرجع للتشريع مؤكداً ان الغاء المادة كان من قبل القوى السياسية والرئيسية دون الرجوع للجمعية الوطنية وانتقد خلو الدستور من اية اشارة للمعاهدات والمواثيق الدولية وتطرق الى اللقاء مع نائب رئيس البرلمان السيد حسين الشهرستاني الذي اجاب في سؤال عن سبب ما جاء في الفقرة ان الهدف من التعديل المتعلق بحذف المادة٤٤ جاء تأكيداً لاولوية الدستور العراقي على المعاهدات الدولية مع التأكيد على مضي العراق في الالتزام بهذه المعاهدات وفي ختام حديثه طالب الشجيري مجلس النواب المنتخب بالابقاء على المادة (٤٤) من الدستور قبل التعديل لان العراق الجديد اصبح ديمقراطياً يهتم بحقوق الانسان .

الدستور والعشائر العراقية

ثم ناقش المحامي والمشاور القانوني محمد علي يوسف الدهش المادة (٤٣) وفقرتها الثانية التي تخص العشائر العراقية مذكراً بدورها المشرف في تأريخ العراق وارساء قواعد الفضيلة ودور الشيوخ في حفظ الامن والكثير من الحالات الايجابية داعياً الى ابقاء المادة المذكورة لعدم وجود أي ضرر فيها مع تشذيب بعض العادات السلبية وقد رد بعض الحضور على السيد الدهش مؤكدين على عدم ايجابية هذه المادة التي جاءت ترضية لبعض الشيوخ في الجمعية الوطنية ولتمشية بعض الأمور والمحاصصة.

حرية الاعلام والصحافة في الدستور العراقي

كان المحور الاخير عن الاعلام والدستور الجديد قدمه الاديب حازم الصافي مسؤول الاعلام في جمعية حقوق الانسان واشار الى دور الصحافة الحرة في تنمية المجتمع والمحددات التي يمكن ان تؤثر على العمل الصحفي والدستور العراقي الجديد وحرية الصحافة التي وصفها بأنها إمبراطوريات خالدة وتظل حية فيما صاغته من أفكار في ازمنة سابقة وان خلود الافكار تنقله الصحافة بصورة الحاضر والمستقبل مؤكداً ان الصحافة لا يمكن ان تكون غير حرة وعدم وجود صحافة حرة يشكل نقطة مهمة في عدم تطور المجتمع.